# عريضة ولائحة للمفقودين: لن ننساهم

أطلقت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، العريضة الوطنية للمفقودين في لبنان، في مؤتمر صحافي عقدته لمناسبة ١٣ نيسان «اليوم الوطني للذاكرة»، في «خيمة انتظار الأهالي» في حديقة جبران في وسط بيروت، كما أطلقت «لائحة المفقودين في كل لبنان»، «كلائحة عابرة للطوائف والمناطق والأفراد»، داعية إلى «التوقيع على تعهّد لتبني هذه القضية ووضعها في صلب البرامج الانتخابية».

تحمل العريضة تواقيع ٥١٨٧ شخصاً من مجموعة «حقنا نعرف» الذين ضموا أصواتهم إلى أصوات ذوي المفقودين والمخطوفين والمخفيين قسراً، «للمطالبة بضرورة إقفال هذا الملف الإنساني والوطني وفقاً لحل علمي مؤسساتي يُشكل حل الحد الأدنى المقبول، وهو جمع وحفظ العينات البيولوجية من الأهالي وإنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً».

دقيقة صمت لمفقودي لبنان والعالم، بعدها تحدث الناشط في حملة «حقنا نعرف» بول أشقر، فقال: «قبل ٤٣ عاماً بدأت الحرب اللبنانية وبدأت المأساة التي لم تنته بعد. انتهت الحرب، ومنذ ٢٥ عاماً بدأ الاهالي يتجمّعون لمعرفة مصير أبنائهم».

وقالت رئيسة لجنة الأهالي وداد حلواني: «صحيح أننا كاهالي للمفقودين معنيون بهذا الاستحقاق الانتخابي، مثلنا مثل سائر اللبنانيين. والصحيح أيضاً أن اللبنانيين معنيون مثلنا بمعرفة مصير مفقودي تلك الحرب. لأنه بختم هذه القضية، يقفل آخر ملف من ملفات الحرب ويفتح الباب أمام السلم». وذكرت «أن الحل لختم الملف علمي وبسيط، يستند إلى ما نصت عليه القواعد والمعايير الدولية، وإلى ما اعتمدته غالبية دول العالم لحل قضية مفقودي الحرب لديها، مع الإشارة إلى أن الحل أخذ في الاعتبار خصوصيات الوضع اللبناني. فلا يريد المحاسبة على ارتكابات الماضي، ولا يعمل كما يدّعون لإيقاظ الأحقاد، ولا يرهق خزينة الدولة. إنه حل الحد الأدنى المقبول وهو بشقين: الأول، جمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً تمهيداً للتعرف على هويات المفقودين أحياء كانوا أم أمواتاً، وتنفيذه يتطلب قراراً من مجلس الوزراء تلتزم بتطبيقه وزارة الداخلية. الثاني: إنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. تنفيذه ينتظر إقرار قانون في مجلس النواب».

وأعلنت أنه «يوم الثلاثاء الماضي، فتح باب قصر بعبدا أمامنا، فاستقبلنا الرئيس وتسلم منا لائحة الموقعين على العريضة وأكد تبنيه الحل المقترح، ومتعهداً بأعطاء التوجيهات. وبما أن أياً من بابَي الرئاستين الثانية والثالثة لم يُفتح لنا بعد، قام وفد من لجنة الأهالي بتسجيل لائحة الموقّعين على العريضة في قلم كل من مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء، ليُصار إلى عرضها على كل من الرئيسين للاطلاع عليها وإعطائها المجرى القانوني وفقاً للأصول المرعية الإجراء».

ولفتت إلى أن «جميع الكتل النيابية صوتت عبر تواقيع نواب من أعضائها على اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لكشف مصير المفقودين، قبل أن يعرض للتصويت عليه داخل المجلس»، وقالت: «لذلك سلمنا نسخة عنها لرئاسة الجمهورية وأخرى للحكومة وأخرى لمجلس النواب، ومن أمام خيمة انتظارنا على مسمع الأهالي الحاضرين منهم والمتغيبين وعلى مسمع من رحل منهم ومسمع الشريك الحاضر الغائب غازي عاد، نتوجه إلى اللوائح الـ٧٧ وبواسطتهم إلى اللبنانيات واللبنانيين ونعلن لائحة المفقودين في كل لبنان، وإننا كلائحة عابرة للطوائف والمناطق، وكأفراد لن نتخلف عن ممارسة حقنا الديموقراطي بالاقتراع، لكننا لن نتنكر لمفقودينا، لن نخون أحبتنا، لن ننساهم، لن نبيعهم، لن نفضل أحداً عليهم ولن نقايض على حسابهم».

كما ألقيت كلمة للصحافي ميسم قصير وللناشطة سوسن هرباوي.